ذيول ومُلاحَظات -٣-

للمهندس الأستاذ حاتم غنيم

مقدمة:

هذه خُلاصة لما كنت عَلَّقتُه على هوامش البُحوث المنشورة في العدد المزدوج (٩-١٠) من مجلّة مَجْمع اللغة العربيّة الأردنيّ الغرّاء، أصِلُ به ما سَبقَ أَنْ نَشَرْتُه من هذه الملاحظات، فقد أَخَذْتُ على نفسي أن أدْفَع إلى الطباعة ما يَتَجمَّعُ لديَّ من هذه التعاليق والهوامش، متى رأيْتُ أنّها ذاتُ فائدة. وأنا أسْتَمِيحُ القارئَ العُذْرَ إنْ وَقَفَ على سِقاط فيما كتَبْتُ قد يكون جرها سهو أو خطأ، فإن الإنسان بعيد عن الكمال، وجل من لا يسهو.

"وَأَيُّ امْرِئٍ يَنْجُو مِنَ العَيْبِ صاحِبُهْ"

وأنا مُتَّبِعٌ في هذه الذّيول ما خَطَطْتُه لنفسي فيما سَبَق مِنْها، على أنّني أعود فأُنبِّه إلى أنّ ما جاء فيها يَجِبُ على أنْ يُحْمَل على مَحْمَل الرّغبة في الفائدة، لا على محمل انتِقاص الجَهْد المبذول في البُحوث التّي سأتناولُها، ومُؤَلِّفوها أساتذة هم في العربية أوفَرُ منّي سَهماً، وأكثَرُ مِراساً، وأوفى تَفَرُّغاً، وأنا أُكِنُّ لهم من الاحترام والتّعظيم ما هُمْ له أهل، وكُلٌّ به جدير.

التنافس وأثره على النحو والنحاة:

للأستاذ الدكتور محمود حسني محمود

هذا بحثٌ ثانٍ للأستاذِ الدكتور يتناول فيه حديثَ النُّحاةِ الأوائل، وهو بحث ممتعٌ شائِق، لم تُكَدِّرْ مِن صفوه الهنات النادرة التي لاحظتها فيه، على أنها لا

علاقة لها بجوهر البحث، وما ذكرتُها هنا إلّا تنقيةً للبحث من الشوائب، وتنزيهاً له عن المطاعن.

يقول الأستاذ (ص٧): "فلم يجدِ الكِسائيُّ القادم إلى البصرة من **بغداد**". والصحيح أنّ الكسائيَّ قدم إلى البصرة من الكوفة – بعدما أنفد ما عند الهرّاء مُعاذ ابن مُسْلِم الكوفيّ– هكذا جاء في الإنباه ج٢/٢٥٨.

ويقول الأستاذ (ص٨): "وصار ابنُ قادمٍ الكوفيُّ مؤدِّباً للمعتزّ **قبل أن يَصيرَ خليفة**:" وهل يعقل أن يكونَ للمعتزّ مؤدِّبٌ وهو خليفة؟؟

وينقل الأستاذ (ص١١) عن الإنباه: "فدخل البصرةَ ليعرِضَه على أصحابنا فما التُفِتَ إليه، ولم يجسر على **سماعهم** لمّا سمع كلامهم"، والصواب "على إظهاره" كما في الإنباه، ولعله سبق قلم.

ويقول الأستاذ (ص١٣) ناقلاً عن المَصُون: "وكان **أبو هلال العسكريّ** يقول في الأخفش: (وله نحو كثير .. إلخ ..)"، والصحيح أنّ قائِلَ هذا هو أبو أحمد العسكريُّ مؤلِّف كتاب المصون، وهو شيخ أبي هلالٍ وخالُه، وهما يتّفقان في الاسم "الحسن بن عبدالله العسكريّ" ويختلفان في الكنية فقط، وكثيراً ما خلط الباحثون بينهما.

ويذكر الأستاذ (ص١٧) قِصّة يعقوب بن السِّكِّيت مع محمد بن عبدالملك الزَّيّات وأحمد بن أبي دُواد، فيقول فيها: "**وأخفى** في المسألة" وهي بالحاء المهملة، ويقول: "وقد تَراضَيْنا .."، والصواب: "وقد تراضينا **بك** ..".

ثم يقول (ص١٩): "فقد ورد المبرِّدُ النحويُّ **الدينوريّ** .."، والصواب: "الدينور" بحذف ياء النسب، فالمبرد ليس دينوريّاً.

ثم ينقل (في ص٢٣) عن الإيضاح: "فحقيق عليه إن مرّ به أن يراجع .."، والصواب "إن مرّ **ما يُنْكِرُهُ** أن يُراجع .."، ثم: "فإن فَعَل ذلك وتدبّره .."، والنص في الإيضاح: "فإن **هو** فعل ذلك .." .. وما أظنُّ هذهِ الأخطاءَ الأخيرةَ إلّا ناجمةً عن الطِّباعة.

وللأستاذ الباحث وافرُ احترامي وتَوْقيري ...

عقيدة الخيام:

للأستاذ عبدالحقّ فاضل:

لن أتطرق إلى تأييدِ الأستاذ الباحثِ فيما يعتقد من إيمان الخيام أو إلحاده، فهذا أمرٌ قابل للجدل، أقلُّ ما فيه أنّ الأستاذ كتب بحثين في المسألة ذاتِها، سعى في الأوّل إلى إثبات إلحاد الخيّام، وفي الثاني إلى إثبات صحّة عقيدته، وإنّما أردتُ أن أشير إلى خطأ في نسبة البيت (ص٣٩).

وَفي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلى أَنَّهُ واحِدُ

فهو في الحقيقة لأبي العَتَاهِيَة (ديوانه، تحقيق د. شكري فيصل، ص١٠٤) وليس لأبي نُواس كما ذكر الباحث. ولعل الأستاذ كان يجب أن يَستشهِد بأبياتِ أبي نُواس (ديوانه برواية الصولي ص٩٨٧):

سُبْحانَ مَنْ خَلَقَ الخَلْقَ مِنْ ضَعيفٍ مَهينِ
يَسُوقُهُ مِنْ قَرارٍ إلى قَرارٍ مَكينِ
في الحُجْبِ شَيْئاً فَشَيْئاً يَحارُ دونَ العُيُونِ
حتّى بَدَتْ حَرَكاتٌ مَخْلوقَةٌ مِنْ سُكونِ

أو ما يُشْبه ذلك من زُهْدِيات أبي نُواس، فإنها أقربُ إلى ما تَصوّرَه الباحث من تأمّلاتٍ للخيام في معرض مقارنته إيّاها بالبيت المعزُوِّ لأبي نُواس سهواً.

وتحيتي للأستاذ الفاضل.

كتاب "نهاية السول والامنية"

للأستاذ الدكتور أحمد سعيدان

كنت عزمتُ على أن أُفرِدَ لهذا البحث دراسةً منفصلة عن "الذيول والملاحظات". لكنّي عُدْتُ فعدلتُ عن ذلك لإخفاقي في الحصول على صور للنسخ الخطية المعروفة للكتاب في الوقت المناسب، ورأيتُ لذلك أن أكْتَفِيَ بنشر ما عَلَّقْتُه على هوامش البحث. وأقول الحقَّ إنّ هذه التعليقاتِ أخذَتْ من وقتي وجَهدي فوق ما توقَّعْتُ ورَسمت، لكنَّ البحْثَ هذا حَقيقٌ بالدِّراسة الجادّة، ففيه ثروة لُغوِيَّةٌ ثَرَّة، يجدر أن تُقَدَّمَ للقارئ نقيَّةً من الشوائب التي عَلِقت به، وهي كثيرة جداً، ربما كان مرجع بعضها إلى الطباعة، لكنّها على أي حال تُشَوِّه من حقيقة النصِّ وصحَّتِهِ شيئاً، وتَبْعُدُ به عن القصد الذي توخّاه الأستاذ الباحث من نشره.

جاء في فهرس المخطوطات الإسلاميّة بمكتبة جامعة كمبردج، الذي صنعه الأستاذ ادوارد ج. براون وترجمه الدكتور يحيى الجبوري (مجلة المورد، المجلد العاشر، العدد ٣-٤، ص٤٢٩) تحت الرقم (٩١٠):

"كتاب في فضل الجهاد وتعليم الفروسيَّة" تأليف الشيخ عيسى بن إسماعيل (ابن خسروشاه) أق – سرائي. (انظر حاجي خليفة ج٦ ص١٢٦)، وفقاً لصفحة العنوان، أو تأليف ابنه محمد بن عيسى الخ، وفقاً للخاتمة. يبدأ بقوله: "الحمدُ للهِ ناصرِ من أطاعَهُ واتقاه، وكاسِرِ مَنْ حادَّه وعصاه، ورادعِ مَن أعرض عنه وعاداه"، العنوان الرئيسيّ للكتاب ظهر من الخاتمة على أنه:

"نهاية السُّول والامنيَّة في تعليم الفروسيَّة"

راجع حاجي خليفة رقم ١٤،٠٨٨، القسم الأول (الورقات ١- ١٨ أ) مُقَسَّم إلى اثني عشر باباً، كالآتي:

"الباب الأوّل: في الترغيب في الجهاد وما وَرَدَ فيه من النصوص والآثار وفيه فصلان ..

الباب الثاني: في حكمة الجهاد. الباب الثالث: في فضل الرباط. الباب الرابع: في طلب الشهادة. الباب الخامس: في حقّ الموت على الشهيد. الباب السادس: في فضل الشهداء. الباب السابع: في عدد الشهداء. الباب الثامن: في (أنّ) من طلب الشهادة نالها. الباب التاسع: في الإنفاق في سبيل الله تعالى. الباب العاشر: في الحرس في سبيل الله تعالى. الباب الحادي عشر: في تجهيز الغازي. الباب الثاني عشر. في نوادر جرت بين الشهداء وألفاظ.".

هذا القسم الاستهلاليّ في الجهاد، يستتبعه تعليم الرماية بالسهام، واستعمال الرماح والأسلحة الأخرى، وفنّ القتال بعامة. ١٨٣ ورقة قياس ٢٦× ١٧،٣ سم، في الصفحة ٢٥ سطراً، خطه نسخ قديم جيّد واضح، مزين، مع أشكال هندسيّة، ومؤرَّخ في سنة ٨٥٠ هـ. الناسخ أبو بكر بن رمضان بن عمر السابقيّ.

نفترض من وصف هذه النسخة – إذْ لم تتوافرْ لنا صورة عنها – أنّها نسخةٌ أُخرى من الكتاب موضعِ البحث، أتمُّ من التي وقف عليها الأستاذ الباحث، فهي تحتوي على الصفحة الأولى مثلاً، وهي تنص في موضعين على اسم المؤلِّف. ومع الاختلاف اليسير في ذكر الاسم في الموضعين، نستطيع أن نستخلصَ أنّ المؤلِّف هو محمد بن عيسى بن إسماعيل بن خَسْرَوْشاه الاقسرائيّ الحنفيّ كما جاء في خاتمة الكتاب، يؤيِّد ذلك ما وقع في صفحة العنوان، فالخلط بين الوالد والابن كثير الحدوث، ولكنّ الخلطَ بين شخصين مختلفين في الاسم والكنية والشهرة أمرٌ أكثر ندرة .. فلو أضفنا إلى ما جاء في نهاية هذه النسخة ما ذكره صاحب كشف

الظنون وبروكلمان، وكلاهما اتّفقا على أنّ مؤلِّف "نهاية السول" هو محمد بن عيسى بن إسماعيل الاقسرائيّ المذكور، نكاد نجزِم بأنه مؤلِّف هذا الكتاب.

إلا أنّنا تُواجهنا مشكلةُ ما نقله الأستاذ الباحث عن بروكلمان من أنّ محمد بن عيسى هذا يُعرَف بنجمِ الدّين أيّوب، وما جاء في كتاب "نهاية السول" من أنّ هناك شخصاً اسمه نجم الدين أيّوب الملقب بالأحدب، ألّف كتاباً – أو كتباً– في موضوع الفروسيّة، فيختلط علينا الأمر ونكاد نقول بما وصل إليه الأستاذ الدكتور سعيدان من أنّ نجم الدين الأحدب لا يمكن أن يكونَ مؤلِّفَ كتاب "نهاية السول والامنيّة"، وبالتالي لا يمكن أن يكونَ محمد بن عيسى الاقسرائيّ مؤلفاً للكتاب، على اعتبار أنّهما شخصٌ واحد.

إلاّ أنّنا بعد إعادة النظر توصَّلنا إلى أنّ محمد بن عيسى بن إسماعيل الاقسرائيّ لا يمكن أن يكون هو نجم الدين أيّوب الأحدب، وذلك للأسباب التالية:

١– قَلَّ أن يُلَقَّبَ شخصٌ ما باسمٍ غير اسمه، ولو كان نجم الدين الأحدب لقباً لمحمد بن عيسى، لتوجّب أن يُعْرَفَ بنجم الدين محمد الأحدب وليس بنجم الدين أيّوب.

٢– حقّق الباحث الأستاذ (ص١٠٢) أنّ نجم الدين أيّوب الأحدب يجب أنْ يكونَ عاش قبل بكتوت الرماح بما لا يقلّ عن ٥٠ عاماً، أي أنّ وفاته قد تكون في حدود سنة ٦٦٠هـ أو قبل ذلك. ونحن نُقِرُّه على هذا ونعتمد عليه في إثبات أنّ نجم الدين المذكور لا يجوز أن يكون محمد بن عيسى الاقسرائيّ، فإن وفاة هذا الأخير كانت في حدود سنة ٧٥٠ هـ. كما ذكر صاحب كشف الظنون، وكما سنثبت اعتماداً على معرفتنا بوالده الشيخ أمين الدِّين عيسى بن إسماعيل الاقسرائيّ الحنفيّ المتوفى سنة ٧٢٧ هـ.

٣- جاء في كشف الظنون عند ذكر شروح كتاب "لُبِّ الألباب – اقرأ: اللُّباب– في علم الإعراب" لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الفاضل الاسفراييني، المتوفى سنة ٦٨٤هـ (عمود ١٥٤٦ من الطبعة التركيّة): وشَرَحَه الشيخ أمين الدين أبو الروح عيسى بن إسماعيل الاقصرائيّ الحنفيّ المتوفى سنة ٧٢٧".

٤- كذلك جاء في "الكشف" عند ذِكر شُروح كتاب "مَنار الأنوار" لأبي البركات عبدالله بن أحمد الحافظ النسفيّ المتوفى سنة ٧١٠ (عمود ١٨٢٦): "له شرح باسم (أنوار الأفكار في تكملة إضاءة الأنوار) للشيخ الإمام عيسى بن خَسْرَوْشاه الأقصرائيّ، وأوله ... وتوفي في حدود ٧٢٧".

٥- جاء في هديّة العارفين: ج١ عمود ٨٠٩:

"عيسى بن إسماعيل بن خَسْرَوْشاه الأقسرائيّ أمين الدين الحنفي المتوفى سنة ٦٢٧ (كذا) له: أنوار الأفكار في تكملة إضاءة الأنوار، شرح اللُّباب في عِلم الإعراب". وواضح أنّ تاريخ وفاته وهم من صاحب الهديّة، وأن الصواب ما جاء في الكشف (٧٢٧)، فما كان له أن يشرح كتاب الحافظ النسفيّ المتوفى سنة ٧١٠هـ لو كان تُوُفِّي قبله بـ ٨٣ عاماً.

فإذا ثبت مما تقدّم أنّ وفاة عيسى بن إسماعيل الأقسرائيّ كانت سنة ٧٢٧هـ، أمكننا أن نقبلَ ما ذكره صاحب "الكشف" من أنّ وفاة ابنه كانت في حدود ٧٥٠هـ، وهذا يؤكِّد أنّه شخصٌ آخر غيرُ نجم الدين أيّوب الأحدب المتوفّى قبل ذلك بكثير.

نعود الآن إلى ما نُشِر في مجلّة المجمع من كتاب "نِهاية السول والامنيّة" فنعرض إلى الأخطاء الكثيرة التي جاءت فيه فشوّهت النَّصَ وأضرَّتْ به ومنعت الاستفادَةَ منه، محاولين إصلاح ما أمكننا الوصول إلى ما نعتقد أنّه صوابُه، آملين

أنْ يكون عملُنا هذا وسيلةً لتيسير الانتفاع بالجَهْد المشكور الذي بذله الأستاذ المحقّق.

ص١١٢ سطر ٣: (على **استبقاء** في **اقتصار**) لعلّها: على استيفاء في اختصار.

سطر ١٨: (موفّرة الذقن) لعلها: موفّرة في الذقن.

سطر ١٩: (**كوشج**) هي كَوْسَج بالسين المهملة كما في المخصَّص ٧٢/١.

ص١١٣ سطر ١: (جَعْد الشَّعْر حينَ يكونْ **متفرّقاً** جداً) لعلها مُتَعَرِّقاً أو مُتَعَرِّجاً، لأنه لا علاقة للجُعودة بالتفرُّق.

سطر ٧: تكرر قوله: (فإن كان عليه سمرة مشرب بحمرة) والصواب حذفُ هذه الجملة المختلَّة.

سطر ٨: (**أدَم**) والصواب: آدَم كما في اللسان (أدم).

سطر ١٣: (فإنْ كانَ أكثَرَ من **نزع**) والصواب: أنْزَع.

ص١١٤ سطر ٧: (فإن غَلُظَ من **قُدّام** ودَقّ من أخُر) لعلها: من قُدُم.

سطر ١١: (فإنْ غَلُظ الأنفُ قِيل غَليظه، وبعكسه **دقيقه**) هي رَقيقه كما في الكنز اللُّغَويّ ص(١٩٠).

سطر ١٣: (فإن **انخفض** آخرُه قِيل أخْنَس). أقول: الخَنَسُ في الأنْف هو تأخُّرُه إلى الرأس وارتفاعُه عن الشَّفة كما في اللسان (خنس). فلعل (انخَفَضَ) محرف عن (انْقَبَض) أو ما يشبه ذلك.

سطر ١٥-١٦: (فَإنْ كانَ صَغيراً مَليحاً قِيل **أدلف**) – بالدّال المهلة – وهو أَذْلَف بالمعجمة كما في المخصّص ١٣٢/١، والكنز اللّغويّ ١٨٩، ومُؤَنّثُهُ ذَلْفاء.

سطر ١٧: (فإنْ زادَ على ذلك حتّى صار كأنْفِ البَقَرةِ قِيل: **أختم**) والصواب: أَخْثَم – بالمثلثة من فَوْق – كما في المخصّص ١٣٣/١.

سطر ١٨: (فإن اشْتَدّ إقْبالُ طَرَفِهِ على **فيه**، الشَّفة، فهو أَحْجَن). أقول:

الصواب: على قُبَّةِ الشَّفَة.

سطر ١٩: (فَإنْ مالَ مِنْه إلى أحَدِ الجانِبَيْنِ فَهو **أفغم**). والصّواب أَقْعَم، والقَعَم، كما في اللسان (قعم) ردّة ميل في الأنف ..

سطر ٢٠: (فَإن ارْتَفَعَتْ أرْنَبَتُه نَحْوَ القَصَبَة فَهْو **أقنى**) والصواب: أَقْعى، كما في المخصّص ١٣٣/١، إذ إنّ ما ذُكِرَ في النص ليس صِفَةَ الأنفَ الأقنى.

سطر ٢٣: (فإن انقَلَبَت [الشفة] السُّفْلى قِيلَ هَدْلاء ويُقال **دالعة**). أقول: هي ذالِغَة كما في المخصّص ١٤١/١، والعُباب (ذلغ).

ص١١٥ سطر ١: (فإنْ كانَ في السُّفْلى قِيل **أفلج**) والصواب أَفْلَح بالحاء المهملة كما في المخصّص ١٤٢/١. ومنه "عَنْتَرَة الفَلْحاء".

سطر ٢: (فَإنْ كانَ وَسط العُلْيا **نثرة** فهي طَرْماء، فَإن كانَت النثرة في السُّفْلى قِيلَ تَرْفاء). أقول: النَّثْرَة هي الفُرْجَة ما بَين الشاربين، والصواب هنا "بَثْرَة" كما في المخصّص ١٣٩/١.

سطْر ١١: (**والنياب** السُّفلى والعُلْيَا ..). لم أقع على نِياب جمعاً لناب، فإنّ ما وجدتُه من الجموع: أَنْيُب وأنياب وأنابِيب ونُيوب.

سطر ١٥: (فَإن انسَحَجَ طَرَفُها فَهو **كش**) والصّواب: أَكَسّ كما في الكنز اللّغويّ ١٩٣ والمخصّص ١٥٠/١ واللسان (كسس).

سطر ١٥– ١٦: (فإن انسَحَجَ حَتّى يَسْتَوي مع **الميت** قيل: **ادود**) والصّواب: مع المَنْبِت، وأَدْرَد.

سطر ١٨: (ثُـمَّ يُنْظَـرُ إلـى أُذُنَيْـه: فـإنْ كـانَ صَـغِيرَهُما قِيـل: **أصـمغ**) والصّواب: أَصْمَع بالمهملة كما في الكنز اللُّغَويّ ١٧٠ وخَلْق الإنسان للزجّاج ١٧، والمخصّص ٨٤/١.

ص١١٦ سطر ٦: (فإنْ كانَ **حلواً** في اللَّوْنِ فَهْو كُمَيْت). لم أجد لقوله "حُلْواً" وجهاً، وربما كانت أَحْوى، أو كلمة أخرى شبيهة بها.

سطر ٨: (فإنْ كانَ **أصفى** مِنْ ذلِكَ قِيل: كُمَيْتٌ يُشْبِهُ أَصْفَر). ولا وجه للصفاء هنا، والوجه: "فَإنْ كان أصْفَر مِنْ ذلك". واستعمال (أصفر) في صيغة التفضيل، على ضَعفه، قد تكرّر في الصفحة نفسِها (السطر السابع). ثم إنني أظن بَقِيّة الجُمْلة: "كُمَيْتٌ يُشْبِهُ أَشْقَر" بدليل قوله بعد ذلك: "وإن شِيتَ: أَشْقَر يُشْبِهُ كُمَيْتاً".

سطر ١٦: (فَإنْ كانَ أَشْقَرَ تَعْلوه زُرْقَةٌ أو ظُلْمَةٌ فَهْوَ **أصدى**). وأقول: الصواب أَصْدَأ بالهمز كما في المخصّص ١٥٣/٦ ونِهاية الأرَب ٨/١٠. وفي اللسان (صدأ) "الصَّداة شُقْرة تَضْرِب إلى السَّواد الغالِب ... وَفَرَسٌ أَصْدأ .. ويُقال: كُمَيْتٌ أَصْدأ إذا عَلَتْه كُدْرَة".

سطر ١٦-١٧: (وَهُوَ أنْ يَكونَ شعره بيضا منافذة للدُّهْمَةِ والكُتْمَةِ فَهو **صافي**) أقول: لا بُدَّ أنَ هناك سقطاً بعد كلمة "شعره" ويتّضح ذلك من السّياق المختلّ. كما أن "صافي" محرّفَةٌ عن "صِنَابيّ" كما في نِهاية الأرب ١٠/١٠ وأدب الكاتب ١١٢ واللسان (صنب) وفيه: "الصِّنابيّ هو الكُمَيْتُ أو الأشْقَرْ إذا خالَطَ شُقْرَتَه شَعْرَةٌ بَيْضاء". ولعلّ هذا يقودُنا إلى أنّ (بيضا) في النص هي (بيضاء). والصِّنابيّ أيضاً صواب الضّبابيّ الذي جاء في السطر ٢١.

سطر ٢٠-٢١: (فَإنْ كانَ نَاصِعَ البَياضِ فَهْوَ قِرْطاسِيٌّ **ولباج**) والصواب: لِيَاح بالياء المثناة من تحت والحاء المهملة، بكسر اللام وفتحها كما في الملمع ١٠ واللسان (لوح).

سطر ٢٣: (وَكُلٌّ واحِدٍ مِنَ اللَّوْنَيْنِ نُكْتَةٌ مُفْرَدَةٌ عَنِ الآخَرِ فَهْوَ **مـدبر**). أقول: هذه لا شَكّ مصحّفة عن "مُدَنَّر". جاء في نهاية الأرب ١٠/١٠ وفي أدب الكاتب ١١٣ أنّ المُدَنّر هو الذي تكون فيه نُكَت فوق البَرَش، وكذلك في اللسان (دنر) عن أبي عُبَيْدة. وقال أيضاً: "وَفَرَسٌ مُدَنّر فِيه تَدْنيرُ سَوادٍ يُخالِطُهُ شُهْبَة، وَبِرْذَوْنٌ مُدَنّرُ اللَّوْنِ أَشْهَبُ على مَتْنَيْهِ وَعَجُزِهِ سَوادٌ مُسْتَدِيرٌ يُخالِطُهُ شُهْبَة".

ص١١٧ سطر ١: (وَإِنْ كَانَ في أُذْنَيْهِ شَعَراتٌ بِيضٌ فهو أدرأ). الصواب **أَذْرَأ** بالذال المعجمة كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٥/٦ واللسان (ذرأ).

سطر ٤: (فَهو **أفـرح**). أقول: بل أَقْرَح بالقاف كما جاء في المخصّص ١٥٤/٦ وأدب الكاتب ١١١ ونهاية الأرب ١٣/١٠ والملمّع ٥٩.

سطر ٦: (فَإِنْ دَقَّتْ وَجَلَّلَتِ الخَيْشُومَ **فهو** شِمْراخ). والصّواب: فَهِيَ شِمْراخ، والفرس مُشَمْرَخ، عن المخصّص ١٥٤/٦ ونهاية الأرب ١٢/١٠.

سطر ٨: (فَإِنْ ابْيَضَّتْ شَفَتُهُ العُلْيا فَهو **أرقـم**). هو أَرْثَم بالثاء المثلثة كما في الملمّع ١٨ وأدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٣/١٠.

سطر ٩: (فَإِنْ عَمّها فَهْي **بشـغاء** وَفاشِغَة) والصواب فَشْغَاء كما في المخصّص ١٥٥/٦.

سطر ١٠: (فَإِن ابْيَضّ ظَهْرُهُ فَهو **أرجل**). أقول: هو أَرْحَل بالحاء المهملة كما في المخصّص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٤/١٠. والأَرْجَل هو أبيض الرِّجْل الواحدة.

سطر ١١: (فإن ابْيَضّ عَجُزُهُ دُونَ مُقَدّمِه فهو **أذرف**) والظاهر أن الكلمة محرفة عن "أَرْدَف" غير أنني لم أجد هذه الصفة فيما طالعته من كتب اللغة،

والذي وجدته في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٤/١٠ واللسان (أزر) أنّ الفرس إذا ابيضّ عجزه فهو "آزر".

سطر ١١ أيضاً: (فإن ابْيَضّ جَنْبُهُ أو كِلاهُما فَهو **أحصف**) كذا بالمهملة، والصواب أَخْصَف بالخاء المعجمة كما جاء في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٤/١٠.

سطر ١٢: (وَإِنْ بَلَغَهُما فَهو **أجوز ويجوز**). أقول: هي صفة الأَجْوَف بالفاء كما في المخصّص ١٥٥/٦ واللسان (جوف). وعليه، فالصواب "أَجْوَف ومَجُوف".

سطر ١٣: (فَإِنْ جَاوَزَ جَوْزَهُ .. إلى الظَّهْرِ فَهْوَ **أرح**). والأَرَحّ من صفات الحافر، وهو الحافر الواسع، وما جاء في النصّ صفة الأَخْرَج كما في المخصّص ١٥٥/٦ واللسان (خرج).

سطر ١٤-١٥: (فَإِنْ كانَ في ظَهْرِهِ أَثَرُ سَحْجِ السَّرْجِ وَنَبَتَ شَعَرٌ أَبْيَضُ فَهو **موفغ**)، والصّواب، عن اللسان (وقع): مُوَقّع. والتَّوْقِيع سحج في ظَهر الدّابّة، وقيل في أطراف عِظام الدابّة، من الركوب. وربّما انحصّ عنه الشّعر ونبت أبيض.

سطر ١٧- ١٨: (فَإِنْ بَلَغَ البَياضُ رُكْبَتَه ... فَهو مَحَجّلٌ **محبب**) والصّواب مُجَبَّبٌ بالجيم كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٦/٦ ونهاية الأرب ١٦/١٠.

سطر ٢٠-٢١: (فَإِنْ كانَ مُحَجَّلَ يَدٍ وَرِجْلٍ مِنْ أحَدِ شِقَّيْهِ فَهو **متميل** الأيامِنِ مُطْلَقُ الأياسِر). الصواب "مُمْسَك" كما في أدب الكاتب ١١٢ والمخصّص ١٥٦/٦ ونهاية الأرب ١٥/١٠.

سطر ٢١- ٢٢: (وَالإمْساكُ والإطْلاقُ ما لَيْسَ بِهِ بَياض). والنَّقْصُ ظاهر في النصّ، ولعل إكمالَه (الإمْساكُ **مَا بِهِ بَياضٌ** وَالإطْلاقُ ما لَيْسَ بِهِ بَياض).

سطر ٢٤: (.. وَبَلَغَ مِرْفَقَيْه فَهو **أقفر**) والصّواب أَقْفَز بالزاي كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٦/٦.

ص١٨٨ سطر ٣: (فَإِنْ ابْيَضَّ ذَنْبُه [فهو **أصبع**]) وواضح أن الصواب "أَصْبَغ" بالغين المعجمة، وانظر أدب الكاتب ١١٢ والمخصّص ١٥٧/٦.

سطر ٥: (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ سِمَةٌ قِيلَ: **غطل**)، والصّواب "عُطْل" بالعين المهملة.

وللأستاذ الباحث خالصُ شكري لما بذله من جَهد في بحثه الذي لفت الأنظار إلى نوع من التأليف لم نَعْتَده، وما كنّا لِندرك أهميّته الأدبيّة والاجتماعيّة والعلميّة والتاريخيّة، لولا جَهد أستاذنا الكبير.

مع كتاب "الفرج بعد الشدّة" للتنوخي:

للأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي.

عَرْضُ الدكتور الباحث لنشرة الأستاذ عبود الشالجي المحامي لكتاب "الفَرَج بَعْدَ الشّدَّة" ممتع ومفيد كما عَوّدنا في كل ما يكتب، وهو كثير. وما عَلَّقْتُه على هذا البحث قليل أكثره من أخطاء الطباعة، كالذي جاء في ص١٩٦: "فثبت أن الميم والحاء **الاوليتين** ..." والصواب: " الأَوَّلَتَيْن" كما يقتضي الاستشهاد .. ولن أعرض لهذه الأخطاء، فإنّ التنبُّه إليها سهل، وسأكتفي بما بقي من الملاحظات، على قِلَّتِه.

يقول الأستاذ الباحث (ص١٩٨) في معرض تعليقه على استشهاد المحقِّق ببيت الشاعر:

عَشِيّةَ جا أَهْلُ العِراقِ كأَنَّهُمْ سَحابُ خَريفٍ صفَّقَتْهُ الجَنائِبُ

"ولا أدري كيف جاز للمحقِّق أن يعدّ قول (الشاعر) على طريقة البغداديّين، وهو مجهول؟ أليس من الجائز أن يكون أندلسيّاً أو مصريّاً أو شاميّاً"؟

وأقول: الشاعر ليس مجهولاً، بل هو عَبْدُالله بن عَمْرو بن العاص، أو محمّد ابن عَمْرو بن العاص، كما في شرح نهج البلاغة ٢٢٥/٥، ٤٧/٨ والعقد ٣٤٣/٤، ٢٨٤/٥، أي أنّه حجازيّ شاميّ، أضف إلى ذلك أنّ هناك رواية أخرى للبيت لا مجال فيها للاستشهاد، وهي: (غَداةَ غَدا أَهْلُ العِراقِ ..).

ويذكر الأستاذ الباحث (ص٢٠٠) معلقاً على اسم "دُؤاد" أنه: "ليس في العربية مادة (دأد)، وعلى هذا ليس فيها (دؤاد) بالهمز، من الأعلام، والصواب: (دُواد) بالواو. وعرض هذا الوهم لكثير من المحقِّقين والناشرين". ثم يستشهد على رأيه هذا بما جاء في "اشتقاق" ابن دُرَيْد وفي "اللسان".

عندما قرأت ما أورده الأستاذ، مرّ بخاطري أنه قد سبق له أن تناول هذه المسألة بالتعليق، ثم وجدت أنّه قد تطرّق إليها في كتابه "مع المصادر في اللغة والأدب" ص٢١٤، في معرض نقده لكتاب "الفرق" لثابت بن أبي ثابت، فخطّأ هناك وُرودَ اسم الشاعر الجاهلي "أبي دواد" بالتسهيل، وصحّحه بالهمز، مُحيلاً على "سمط اللآلي" ص٨٧٩، فهل تُراه عدل عن رأيه السابق؟ ومع أني أرجّح ترك الهمز، إلا أنني أرى جواز الهمز لما يلي:

١- جاء في "التكملة" (دأد) عن الليث، أنهم "إذا أرادوا اشتقاق الفعل من (دد) لم يَنْفَدْ لكثرة الدالات فيفصلون بين حرفي الصدر بهمزة، فيقولون: دأدد يدأدد دأددة. وإنما اختاروا الهمزة، لأنها أقوى الحروف".

٢- جاء في "أساس البلاغة (دأد) أن "الدآدي" هي ليالي المحاق، ومنه قولهم: "يا ابنَ آدم أنت في الدَّوادي، وما بقِي من عُمْرك إلّا الدآدي".

٣- تبديل الواو همزة عند قبيلة هُذيل شائع، فيقولون: أُجوه وأَلَد وأَقْت وإشاح وإعاء بدلاً من وجوه وولد ووقت ووشاح ووعاء.

٤- أطلقت العرب أسماء لا أصل لها في اللغة على الأشخاص، مثل "دَعْد" وهو اسم لامرأة لا يوجد تحت الجذر (دعد) في اللغة غيره، إلّا ما روي من أنّ أمّ حُبَيْن تسمى دعداً كذلك.

ويعترض الأستاذ الفاضل على قول محقِّق الكتاب "وفي بغداد تعني الكلمة المركب البحريّ أي السفينة"، فيؤكد أن "المركب" يستعمل في العراق للسفينة البحريّة والنهريّة أيضاً. وهذا اعتراض هين ما كان على أستاذنا الدكتور أن يتجشّم مشقّة الإشارة إليه، خصوصاً إذا حملنا ما ذكره المحقِّق على أنّه يعني به (المركب المائيّ)، إذ إنّه جاء به مقابلاً للمركب البريّ، ثم قال مفسِّراً: "أي السفينة"، وهذه بحريّة أو نهريّة سيّان.

ويقول الأستاذ (ص٢١٢): "أليس هذا كله من التجاوز على عمل المحقِّق؟" ولعله يريد أن يقول: ".. من التجاوز في عمل المحقِّق".

ويكثر الأستاذ الدكتور من الإشارة إلى نصوص للمحقِّق عن استعمالات معيّنة في العاميّة البغداديّة، مبيّناً عدم اقتصار الاستعمال على بغداد وحدها بل على العراق والبلاد العربية الأخرى. وأضيف أنا إلى كل هذا شيئاً مما جاء ذكره في البحث فأقول:

ص١٩٩: (اليقطين) معروف أيضاً في الأردنّ وفلسطين.

ص١٩٩ أيضاً: (كهيأة الفرخ الممعوط): لا نزال نستعمل هذا الاصطلاح في الأردنّ وفلسطين.

ص٢٠١: (المركب) تستعمل للسفينة النهرية في العراق ومصر وغيرهما من الدول العربيّة.

ص٢٠٧: استعمال (يُمَشّي أمْرَه) معروف في الأردنّ وفلسطين وغيرهما من الدول العربيّة.

بقي أن أذكر أنّ الأستاذ الباحث توقّف عن التعليق على الكتاب عند نهاية الجزء الثاني، فلم يورد على الجزء الثالث سوى ملاحظتين سريعتين قد يكون وقع عليهما وهو يمر بصفحات هذا الجزء مرّ الكرام، ثم أغفل الجزأين الباقيين من الكتاب – فالكتاب في طبعته هذه ظهر في خمسة أجزاء – وأراه اكتفى بما أورد، إذ وجد أن بقيّة ملاحظاته شبيهة بما سبق، ثم ملّ إطالة البحث، وليته فعل وتقصّى ما جاء في الأجزاء الثلاثة هذه، فكل ما يكتب له قيمته وفائدته.

وأهدي للأستاذ الدكتور عميق الإجلال والاحترام وصادق المحبة.

مناقشة رأي في علامة التأنيث:

للأستاذ محمد شيت صالح الحياوي، ثم استدراكه على هذا البحث.

يقول الأستاذ الباحث في مُسْتَهَلِّ استدراكه على بحثه (العدد المزدوج ١١-١٢ من مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني – ص١٦٣): "الاجتهاد عمل ذهنيّ مستحدَث وجديد غالباً وابن ساعته، ولذلك قد يكون عرضة للتقليب والمراجعة من قِبَل صاحبه أو من قِبَل ناقد آخر" .. ولَعَمْري لقد صدق، فإنّ أيَّ عمل ابْنَ ساعته يكون عرضة للتقليب والمراجعة والتغيير، ولربما للنقض والرفض بكامله. ولهذا فليس من المستحبّ نشر اجتهاد لم يوفه صاحبه حقّه من الدراسة والتمحيص، خصوصاً عندما يُناقِض فيه آراء أئمة اللّغة الذين كرّسوا حياتهم لها، والذين كان في اختلاف مدارسهم مدعاة إلى تتبُّع كلٍّ منهم عثرات الآخرين، فأدّى ذلك بهم

إلى الوصول بقواعد اللغة – نحوِها وصرفِها– إلى درجة قريبة من الكمال، على ما تتصف به من الخشونة والحُزونة، وكان ذلك نتيجةَ دراسات استغرقت المئاتِ من السنين، والكثيرَ من الجهود، لعلماء متفرّغين كان لهم الحظُّ في لقاء أعراب لم تتطرّق العجمة إلى ألسنتهم، فنقلوا عنهم وقاسوا واستنتجوا وتوصّلوا على ما توصّلوا إليه بعد مشقّة وعناء، أفلا يكون من حقّهم علينا، حين نخالفهم في آرائهم، أن نُقلّب النظر في اجتهادنا هذا قبل أن نعلنه؟؟.

أقول هذا في معرض تعليقي على بحث الأستاذ الحياوي الذي ناقش فيه ما أورده الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرّائي في مقاله عن الجزء الأوّل من كتاب "ديوان الأدب" للفارابي، والذي جاء فيه باجتهادات متعددة تتعلّق بعلامة التأنيث، خالفه فيها كلَّها الأستاذ الحياوي.

قال الأستاذ الباحث مناقشاً آراء الدكتور السامرّائي (ص٢٢٤): "سمّى التاء المربوطة هاء التأنيث، لأنّنا حين نقف عليها نلفظها هاء، وفاته أنّ الأصل هو الدرج لا الوقف، كما أنّ من العرب من يقف عليها ويلفظها تاء، فهي تاء أقوى من هاء".

وأحبّ أن أذكر هنا أنّ هذا الخلاف قديم في تاريخ العربيّة، فهي عند الكوفيّين هاء، "زعموا أنّها الأصل وأنّ التاء في الوصل بدل منها. وعكس ذلك البصريّون" (مغني اللبيب ج٣٤٨/٢). ولا مجال للاعتراض على ما جاء به الدكتور السامرّائي، الذي تبنّى رأي الكوفيين، إذ إنّ مثل هذا الاعتراض يجب أن يأتي في بحث منفصل يتناول الباحث فيه وجهات نظر كلٍّ من المدرستين في الموضوع، ثم يُرجّح أحد الرأيين.

وقال (ص٢٢٤): "لا يُشترط أن يكون ما قبل التاء المربوطة حرفاً مفتوحاً، فقد يكون ألفاً ... مثل فتاة وقضاة".

وأقول: إنّ الأصل لمثل هذه الألف إمّا ياء أو واو مفتوحة سبقتها فتحة فقلبت ألفاً. فالوزن الصرفي لفتاة: فَعَلَة، ولقضاة: فُعَلَة.

وقال الأستاذ (ص٢٢٤): "وإنّي – بتواضع– أجازف ولا أسمي التاء المربوطة هاء كما سماها فحسب، بل لا أعتبرها علامة تأنيث"، وهذا التعبير يعني أنه يسمي التاء المربوطة هاء، وهو خلاف ما قصد، والصواب أن يقول: "وإنّي لا أرفض تسمية التاء المربوطة هاء فحسب، بل لا أعتبرها علامة تأنيث أيضاً". هذا من ناحية الأسلوب، أمّا من ناحية المضمون فأقول: ذكر الباحث أنّ اللّغويين قد شرحوا "هذه التاء وبيّنوا أغراضها المختلفة في مواضعها المتعددة، ولا حاجة لتسطير ما وضّحوا وبيان ما قرّروا"، فلا أدري لم رمى الأستاذ عرض الحائط بجميع ما ذكر اللغويون لهذه التّاء من أغراض، ثم اختار استعمالاً واحداً (هو الوحدة) وألحقه في استدراكه باستعمال آخر هو (التأنيث). لقد عدّد اللغويون وجوهاً كثيرة لدخول هذه التاء على الاسم، أوّلها – وهو الأعمّ– للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الصّفات، نحو كريم وكريمة، ثم للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الجنس، نحو فتى وفتاة، ثم للفرق بين الجنس والواحد نحو تمر وتمرة، ثم للمبالغة في الصّفة، نحو عَلّامة، ولتأكيد التأنيث نحو ناقة، ولتأكيد الجمع نحو حِجارة، وعِوضاً عن ياء مفاعيل في الجمع مثل فرازنة، وعِوَضاً عن ياء النّسب نحو مهالبة، وللدّلالة على التعريب نحو جواربة ... إلخ .. وعلينا أن نُبيّن هنا أنّ معنى (الوحدة) الذي اختاره الأستاذ الحياوي يشبه ما نص عليه النحاة من استعمال التاء للفرق بين الجنس والواحد، إلاّ أنّه ليس به، فإنّ ما يعنيه الأستاذ بالوحدة هو "الأنموذج" سواء أكان ذلك لفرد أم لمجموعة. ونحن نخالف الأستاذ في أنّ التاء وُضِعت لهذا الاستعمال أساساً، وأدلّتنا على ذلك ما يلي:

لو كانت التاء للوحدة في الكلمات التي تدل على مفرد، مثل ثَمَرة ورسالة، لما اختفت عند الجمع، ولبقيت بقاءَها عند التثنية، فنقول "ثَمَرَتات" كما نقول "ثَمَرتان".

وهذا غير الواقع، وإنما كان حذفها في جمع المؤنث السالم لاجتماع أداتي تأنيث في كلمة.

فلو قيل: إنّ التاء لم تُحذف، وإنّما جاءت في آخر الكلمة مبسوطة عندما جمعنا فقلنا ثَمَرات ورِسالات، وهي هنا تدل على الوحدة والألف للجمع (وانظر ص٢٢٨ من البحث، والاستدراك ص١٦٥)، نقول: فكيف نجيز: "ثمرات متفرِّقة ومبعثرة"، وأين معنى الوحدة فيها؟ بل إنّ هذا الجمع يفيد القلة والتفرّق، ومن هذا المنطلق عاب النابغة قول حسان:

"لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى"

ثم لماذا لا يمكننا تثنية هذه (الوحدة) فنقول: "ثَمَراتان" بمعنى (وحدتين) مجموعتين من الثَّمرات، كما نقول: "ثَمَرتان" بمعنى (وحدتين) من الثِّمار؟؟

ولو كانت الثَّمَرة وحدة، ولا علاقة لها بواحد الثِّمار، كما أنّ الفأرة وحدة والفأر واحد الفئران (كما جاء في البحث ص٢٢٥) فما هو واحد الثمار؟ وما هو واحد الرّسائل والرِّسالات؟

ولو كانت التّاء للوحدة في الكلمات التي تدلُّ على (مجموعة) مثل قضاة وعبادلة، لجاز لنا أن نُثنّي ونَجْمع هذه الكلمات فنقول: "قُضاتان" ونعني مجموعتين من القُضاة. فإن قيل: إن هذه الكلمات تدل على جمع ولا يجوز تثنيتها أو جمعها، نردّ بأنّ كلماتٍ مثل قوم وأهل وجماعة ومجموعة تدل على جمع، وكُلّها تثنى وتجمع.

ولو كانت كلمة "قضاة" مثلا تدلُّ على وحدة (مجموعة) من معنى القضاء، فكيف نجمع يا ترى كلمة (قاضي) جمع تكسير عادياً لا يدل على وحدة؟؟

لا شك أنّ الذي دعا الأستاذ الحياوي إلى تبنّي فكرة (الوحدة) هذه هو ظهور تاء التأنيث في كلمات تدلّ على مذكّرٍ حتماً، مثل قُضاة وقَتَلَة وعَلّامة، وهذا لجأ به إلى محاولة إيجاد معنى مشترك يربط بين متناقضات، فتوصل إلى مسألة "الوحدة" هذه.

لكنّ علماءنا اللغويّين كانوا قديماً قد حَلُّوا هذه المشكلة بشكل سهل منطقيّ مُرْضٍ، فقد توصّلوا في دراساتهم المستفيضة التي أجروها في موضوع التأنيث والتذكير في اللغة إلى أنّ هناك نوعين من المؤنّث: حقيقيّ ولفظيّ. فالمؤنث الحقيقيّ ما جاء تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى، أو المعنى وحده، من حيث أنّه يدُلّ على مؤنّث، واللفظيّ يختصّ التأنيثُ فيه باللفظ من غير أن يدلّ على معنى مؤنّث، ولكلٍّ من هذين النَّوعين أحكامُه وقواعده. فهذا التَّمييز يحلُّ المشكلة ويعفينا من محاولة إيجاد معنى مشترك قد نسميه "وحدة" وقد نسميه غير ذلك.

ولِنَعُدْ إلى ما جاء في البحث:

قال الأستاذ (ص٢٢٥): "وهكذا جاء تأنيث فأرة من الوحدة لا من الفأر، الذي بدوره جاء تذكيره من الجمع أيضاً"!!

وأقول: الجمع، ما لم يكن سالماً للمذكر، هو إلى التأنيث أميل، وفي الحالة المذكورة نستطيع القول: "أكلَتْه الفأر" إذا قصدنا الجنس أو الجمع كما نقول: "أكَلَتْه الفئران".

ولخّص الأستاذ الباحث (ص٢٢٦) أسباب رفضه أن تكون التاء للتأنيث بنقاط ثلاث:

أ: "لو كانت الكلمة المختومة بالتّاء المربوطة مؤنثة، وكانت التاء علامة التأنيث، لجاز حذف التاء وتحوّلت الكلمة إلى مذكر، وهذا لم يحدث إلا مصادفة".

وأقول: ذكرنا سابقاً أنّ استعمالات تاء التأنيث لا تأتي لغرض التأنيث الحقيقي، أي لغرض تأنيث المعنى، فحسب، بل تأتي لأغراض كثيرة أخرى. ولا يُفْتَرض أن يؤدي حذفُ التّاء إلى تذكير المعنى عندما تكون هذه التاء أصلاً لم تُفِدْ تأنيث المعنى.

ب: "لو كانت مؤنّثة لما نُقِل معناها إلى مذكر، مثل طَلْحة وحَمْزة ومُعاوِيَة".

وأقول: إنّ العَرَبَ كثيراً ما سَمَّتِ العَلَم المذكّر اسماً مؤنّثاً والعَلَم المؤنّث اسماً مذكّراً، وقد يشتركان في اسم واحد، فسمّت الرجل والمرأة هنداً، وسمّت الرجل "وَرْقاء" والمرأة "جَنان"، كما أطلقت الجُموعَ أسماء للأعلام، مثل زَيْدون وأسْماء، بل استعملت الأفعال أسماء للأعلام، مثل يَزيد وأحمد، وكلّ هذا غير مَنكَر وليس فيه "نقل معنى".. لكنّ لفظ طلحة وحمزة ومعاوية، لوجود تاء التأنيث، يبقى مؤنّثاً، فلا يجمع جمع مذكّر سالماً، بل جمع مؤنّث، فيقال: "جاء الطّلحات والحمزات".. وفي كثير من الأحيان يعامل هذا العَلَم معاملة المؤنّث عند اعتبار اللفظ، ومعامَلة المذكّر عند اعتبارِ معناه، فيُقال: "عَنْتَرَة الفَلْحاء" و"عَنْتَرَة الأفْلَح".

جـ : "لو كانت مؤنّثة لما دلّت على جمع مُذَكّر مثل قُضاة، عَباقرة .. إلخ".

وقد بيّنا سابقاً أنّ تاء التأنيث تأتي لمعان غير معنى التأنيث الحقيقي، ونزيد هنا أنّ جموع التكسير، سواء ما انتهى منها بتاء التأنيث وما لم ينته بها، تجيء مؤنّثة لفظاً، لذلك نقول: "جاءت الرِّجال" و"هذه الجمال" .. إلخ.

ثم تطرّق الأستاذ الحياوي (ص٢٢٦) إلى أنّ التأنيث في الكلمات المنتهية بالألف المقصورة أو الممدودة إنّما أنّث بالصّيغة، وأنا أميل إلى موافقته على رأيه، شريطة قبوله أنْ تكونَ جموعُ المذكّر التي على وزن فَعْلى مؤنّثة، مثل مَرْضى ومَوْتى وفَوْضى وزَمْنى، وهذه كلُّها جموع مؤنّثة لفظاً كما بينا سابقاً عند ذكر جموع التكسير. إلّا أنّنا نخالف رأيه (ص٢٢٧) في أن "عطشان" هي عَطْشى

مضافاً إليها النون، إذ إنها صيغة فَعْلان من "عَطِشَ"، والأصْل في اللغة التَّذكير، وزِنَة (فَعْلان) جاء مؤنَّثُها على زِنَة "فَعْلى" في الغالب، وبإضافة تاء التأنيث في مواضع أقل، فتقول: ريّان وريّانة وريّا...

وذكر الأستاذ (ص٢٢٧) أنّ الليل قد يكون مُذكّراً تارة ومؤنّثاً تارة، ونرى أنّ الأخير لا يَصِحّ، فأنت لا تقول: ليلٌ طويلة.

وتناول الأستاذ (ص٢٢٨) تأنيثَ الفعل، وهذا أمرٌ طريف، فالفعل لا جنس له، وما يلْحقه من اللّواصق، كالتّاء المبسوطة في "ذَهِبَتْ" أو تاء المضارعة في "تَذْهَبُ"، يتكيف حسب الفاعل، وذلك ضمن شروط وقواعد يحتاج ذكرها إلى بحث طويل منفصل، على أنّني أودّ الإشارة هنا إلى أنّ الأستاذ أغفل (النون) في أفعال مثل (اذهَبْن) وهي هنا تأتي حتماً للمؤنّث، وكان اعتبر (٢٢٧) النون أداة تذكير عندما تحدث عن كلمة "عَطْشان"، كما أشير إلى أنّ تاء المضارعة في "تَذْهَبُ" قد تكون للمخاطب المذكر ... وأقول: أما كان من الأفضل ألّا يتطرّق الأستاذ في بحثه إلى (تأنيث) الفعل وإلى جمع المؤنّث السالم، فهاتان المسألتان لهما قواعدهما وأُسسهما، ولا تبحثان في سطور..

وأخيراً، أَذكُرَ خلاصة البحث كما لخّصها الأستاذ الحيّاوي (ص٢٢٨) مصحّحة كما شاء في استدراكه (ص١٦٥).

١- "التّاء المربوطة لا الهاء تأتي لأغراض مختلفة، ويتّفِق جُلُّ معانيها في معنى واحد مشترك هو (الوحدة)، فهي علامة على الوحدة أصلاً لا على التأنيث". وقد سبق أنْ بيّنّا رَدَّنا على هذه المسألة، ونزيد هنا: ما الفرق بين قولنا: ثَمَر وثَمَرَة، وقَمْح وقَمْحة، وطَلْح وطَلْحة، وبين قَولنا: سَابِلَة وسابِل، وجَمّالَة وجَمّال، وكَمْأة وكَمْء؟ إنّ الدَلالَة على الواحد في الأمثِلَة الأولى أفادها اتصال تاء التأنيث، أمّا في الأمثلة الثانية فأفادها حذف تاء التأنيث.

٢- "الألف المقصورة والألف الممدودة إذا وجدت إحداهما في كلمة، وكانت تلك الكلمة مؤنّثة، كان التأنيث بالصِّيغة والوضع وليس بوجود الألف".

أقول: الألف المقصورة والألف الممدودة المقصودتان هنا زائدتان وليستا أصليّتين في الأسماء. والأسماء المنتهية بإحداهما تجيء دائماً مؤنثة إلا ما شذّ، فيمكننا أن نقول: إنّ الصيغ المنتهية بالألف الممدودة أو المقصورة تفيد التأنيث. وهذا لا يختلف عن قولنا (إنّ الألِفَ الزائدة في نهاية الاسم تفيد التأنيث) إلا قليلا..

٣- "التاء المبسوطة في الفِعْل كالتّاء المربوطة تتقابلان وتتطابقان معنًى ونوعاً سيان.

أمّا في الجمع بعد الألف فهي للوحدة ليس غير كما شرحنا مفصلاً"

وقد بيّنّا رأيَنا بالنسبة إلى الفِعل، أمّا بالنسبة إلى جمع المؤنّث السالم، فنضيف إلى ما كنا ذكرناه سابقاً: إنْ كانت التاء المبسوطة في الجمع بعد الألف هي كما ذكر الأستاذ، فحُكمها يجب أنْ يماثل حكم التاء المربوطة في كلمة مثل "قضاة"، فكلتاهما تفيدان (الوحدة) كما يَرى، وبالتّالي يُصبح من الجائز لنا أنْ نقول: "التّلميذاتُ ذَهبوا" كما نقول: "القُضاةُ ذَهبوا"، لأنّ (التلميذ" مذكّر، و(الألف) للجَمع، و (التّاء) للوحدة، فلا أداة تأنيث هنا ولا معنى تأنيث، فلماذا نُضطَّر إذن إلى أن نقول: التّلميذاتُ ذَهَبن؟؟.

٤- "قد تكون الكسرة أو التّاء مربوطة أو مبسوطة علامتي تأنيث".

أقول: التّذكير والتّأنيث كما أسلفت من خصائص الاسم، دون الفعل والحرف، ولمّا كانت الضّمائر وأسماء الإشارة كلُّها أسماء، جرى تأنيثُها وتذكيرها، ولكنّ ذلك جرى بالوضع دون أداة. فالضمير المتّصل في : "ماضيهِ"، على الرّغم من الكسرة في آخره، هو ضمير مذكّر، في حين أنّ الضّمير المتّصل في: "ماضيها" ضمير

مؤنّث، ولا كسر. والحركة آخر الكلمة لا تكون أداة تأنيث أو غيره، لزوالها عند الوقف أو عند التثنية أو النّدبة، والأداة إذا زالت زال عملها. فعندما نقول: "واقطاماه" تبقى قَطامِ مؤنّثة دون اعتبار لزوال حركة الكسرة من آخرها، مما يدلّ على أنّها ليست أداة تأنيث. لكن التأنيث في هذه الكلمة وشبيهاتها جاء من الصِّيغة، فإنّ زِنَة (فَعالِ) المبنيّة على الكسر جاءت في غالبها للمؤنّث، وشذت شوارد مثل: "حضار" اسم جبل، مذكّر.

أرجو أن يتّسع صدر الأستاذ الحياوي لما كتبت، وما أظُنُّه إلاّ فاعلاً، طالما أنّ الهدف هو خدمة العلم والحقيقة، كما ذكر الأستاذ. وله مني خالص التجلَّة والاحترام والإعزاز، وفّقنا الله وإيّاه وهدانا إلى ما فيه الخير للغتنا الشريفة هذه.

ثبت المصادر والمراجع

١- **أدب الكاتب:** لابن قُتَيْبة تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد- الطبعة الرابعة – مطبعة السعادة سنة ١٩٦٣.

٢- **أساس البلاغة:** للزّمخشري. طبعة دار صادر – بيروت سنة ١٩٦٥.

٣- **الإنباه:** "إنباه الرواة على أنباه النحاة" للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة دار الكتب.

٤- **الإيضاح:** "الإيضاح في علل النحو" للزّجّاجيّ، تحقيق مازن المبارك. مطبعة المدني سنة ١٩٥٥.

٥- **التكملة:** "التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية" للصغاني. نشر مجمع اللغة العربية – القاهرة.

٦- **ديوان أبي العتاهية:** "أبو العتاهية – أشعاره وأخباره" جمع وتحقيق شكري فيصل – مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٥.

٧- **ديوان أبي نواس:** برواية الصّولي – تحقيق بهجت الحديثي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، سنة ١٩٨٠.

٨- **شرح نهج البلاغة:** لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية، دار إحياء الكتب العربية، ٦٥- ١٩٦٧.

٩- **العُباب:** "العُباب الزّاجر واللُّباب الفاخر" للصغاني. تحقيق محمد حسن آل ياسين (حرف الغين)، دار الحرية للطباعة – بغداد، سنة ١٩٨٠.

١٠- **العقد:** "العِقْد الفريد" لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وآخرين، نسخة بالأفست عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – نشر دار الكتاب العربي – بيروت.

١١- **كشف الظّنون:** "كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون" لحاجي خليفة. نسخة بالأفست عن طبعة إستنبول سنة ١٩٤١ – نشرة مكتبة المثنى – بغداد.

١٢- **الكنز اللّغويّ:** "الكنز اللُّغَويّ في اللسن العربيّ"، تحقيق أوغست هفنرن، يشتمل على ثلاثة كتب منها: "خَلْق الإنسان" للأصمعيّ. المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٠٣.

١٣- **اللسان:** "لسان العرب" لابن منظور. طبعة دار صادر.

١٤- **المخصّص:** لابن سِيدَه. تصحيح الشيخ محمد محمود التركزيّ الشنقيطيّ – نسخة بالأفست عن طبعة بولاق – نشر المكتب التجاري – بيروت.

١٥- **المصون:** "المَصُون في الأدب" لأبي أحمد العسكريّ. تحقيق عبدالسلام هارون. مطبعة حكومة الكويت، سنة ١٩٦٠.

١٦- **مع المصادر في اللغة والأدب:** الجزء الأوّل. للدكتور إبراهيم السامرّائي. مطبعة الأديب البغدادية، سنة ١٩٨٠.

١٧- **مغني اللبيب:** "مُغْني اللبيب عن كُتُب الأعاريب" لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

١٨- **الملمَّع:** لأبي عبدالله النّمريّ. تحقيق وجيهة السّطل – مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، سنة ١٩٧٦.

١٩- **نهاية الأرب:** "نِهاية الأرب في فنون الأدب" للنُّوَيْريّ. نسخة بالأفست عن طبعة دار الكتب.

٢٠- **هديّة العارفين:** "هَديّة العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين" لإسماعيل باشا البغداديّ، نسخة بالأفست عن طبعة إستنبول، سنة ٥١- ١٩٥٥، نشر مكتبة المثنَّى – بغداد.